ورقة سياسية

استراتيجية الخروج

تعقيدات الانتقال من الحرب إلى الحل السياسي

المصدر: مركز الإتحاد للأبحاث والتطوير

تاريخ الإصدار: 22 كانون الثاني/ يناير 2023

استراتيجية الخروج

تعقيدات الانتقال من الحرب إلى الحل السياسي

الفهرس

1. أهداف الحرب
2. الثغرات والتحديات
3. ما وراء مشهد التأزم
4. الخيارات الإنقاذية
5. تقييم الخيارات
6. استشراف عام

المقدمة

فيما يبدو أن الكيان عالق في متاهة أهداف الـ7 من أكتوبر، يبتعد مع كل يوم يمر في الحرب عن النصر الذي يلاحقه، على أنه بات معلوماً لدى قيادة الحرب -وإن ضمنياً- أن إطالة مدتها لا يعني ضمان تحقيق الأهداف بل ربما خسارة ما تم تحقيقه، لذا ارتفع صوت الخبراء الأمنيين والعسكريين في الكيان بضرورة صياغة استراتيجية خروج من الأزمة، وإلا سيكون الكيان أمام معضلة تَكْبُر تلك التي تَجرّعها في الـ7 من أكتوبر، لكن مع التعقيدات الداخلية وغياب الاستراتيجية الفعلية والخطط الانقاذية هل سيتكمن الكيان من الوصول إلى "اليوم التالي"؟ وهو للعلم مصطلح تضليلي لنقل مفهوم النصر الحتميّ للحرب إلى واقع تغيّب فيه احتمالات الفشل، ويكون النصر محققاً وجاهزاً لمناقشة الحل السياسي تحت مسمى "اليوم التالي"، كل ذلك للهروب من حقيقة عجزه عن الخروج بنصر والإيحاء بأن النصر بات أمراً واقعاً مدفوعاً بالرغبات لا المعطيات.

ترصد هذه الورقة الثغرات الاستراتيجية والتحديات التي يعاني منها الكيان مع الاقتراب مما أسماه مرحلته الثالثة من الحرب والتي تمثل مرحلة الانتقال إلى العمليات الموضعية، ورؤية الخبراء الأمنيين والعسكريين والسياسيين للخيارات المحتملة للخروج بأقل أضرار وتحقيق جزئي للأهداف، وما إذا كان سيتمكن من تنفيذها بالركون إلى الواقع والعوامل المتفاعلة في تقييمٍ للخطط المطروحة من قبل الخبراء.

أهداف الحرب:

باعتبار أن الأهداف التي وضعت في السابع من أكتوبر، قد حسمت إلى حد ما نتيجة الحرب قبل خوضها نتيجة تعارضها مع منطقية وأدوات الحسم، لذا لا بد من التقاط مكامن الخلل الأولية والتي أفضت إلى أزمة استراتيجية أخرى تتمثل بمعضلة تحقيق الأهداف والخروج من الحرب بلا هزائم مضافة، بالرجوع إلى رؤية المراقبين والخبراء الأمنيين والعسكريين والسياسيين في الكيان لأهداف الحرب، وكيف تم تصنيفها:

1. سياسي: إزالة حكم وسلطة حماس.
2. عسكري وأمني: القضاء على البنية العسكرية لحماس.
3. أخلاقي ووطني: عودة الأسرى.

لكن بعد مرور أكثر من 3 أشهر، ومع انتقال الحرب إلى مراحل تخالف في واقعها الأهداف المنشودة، اتضحت أكثر معالم المشهد، ونضج تقييم الخبراء العسكريين والسياسيين للأهداف الأولى التي وضعت، ليتبيّن لديهم أنّ:

- "إسرائيل" فشلت حتى الآن بإزالة تهديد حماس.
- لم تنجح بتصفية قادة حماس في غزة.
- تم ضرب وتفكيك حكم حماس في غزة.
- تم القضاء على نسبة كبيرة من البنية التحتية العسكرية لحماس.

- الغموض لا زال يلّف الهدف الثالث.
- تناقض حول كيفية عودة الأسرى بعد أن تبيّن أن المواجهات العسكرية الميدانية تتسبب بخسارة أرواح الأسرى.

الثغرات والتحديات:

بالنظر إلى رؤية الخبراء الإسرائيليين حول أهداف الحرب يتضح أنهم توصلوا إلى حقيقة أن الكيان فشل في تحقيق الأهداف الأساسية حتى الآن، وعليه يمكن تتبع الواقع الميداني، ورصد الثغرات والتحدّيات التي يمكن من خلال معالجتها صياغة استراتيجية خروج، وحتى الاستناد إليها في دراسة الاستراتيجيات وتقييمها:

1- خسائر غير مستحقة:

- نجح المستوى الرسمي في بداية الحرب بتهيئة الجمهور لمعركة قاسية وتجربة أليمة ستتسبب بكثير من القتلى، وتَمكّن الجيش من تصدير صورة إنجازات نتج عنها عدد قتلى أدنى من المتوقع مقارنة بالعدد الذي تجهزّ الجمهور لاستقباله، مما انعكس في وعي الجمهور قوةً في الأداء ويقيناً بالإنجازات، ويرجع ذلك إلى أنه في المراحل الأولى للعملية البرية كان التقدم ضمن بيئة محمية بغطاء ناري مكثّف من سلاح المدرعات والسلاح الجوي في معركة متعددة الأبعاد، لكن ما حدث بعد الهدنة، بعد عودة المحتجزين وبدء المرحلة الثانية من الحرب، ازدادت المعركة تعقيداً، ضمن مسارات قتالية لا مركزية، أقرب إلى حرب عصابات متشعبة، أصبح الجمهور الإسرائيلي يستيقظ على المزيد والمزيد من إعلانات القتلى، بعد أن كان قد اعتاد على تقبل عدد معين من القتلى، انقلبت معادلة التوقعات، وانخفض زخم الحديث عن عودة المحتجزين مما أثار استياء جزء من الجمهور باعتبارهم هدفاً ثانوياً، بينما فاقمت بيانات إعلان قتل الاسرى خلال العملية من تعقد العلاقة بين المجتمع وقيادة الحرب، وأصبح من الصعب إظهار أي انجاز تكتيكي مهم، وتطور عامل الإصابات والقتلى ليلعب دوراً مهماً في المعركة، فنشأت معضلة التعامل مع الضحايا والتي تزداد سوءاً مع الوقت.
- أدى انخفاض وتيرة القتال، وعدم ظهور إنجازات كبيرة واضحة، مقابل عدد كبير للقتلى والإصابات في الجيش الإسرائيلي، إلى ارتفاع حساسية المجتمع تجاه القتلى، وتراجع مؤشر الثقة بالجيش، كما ارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة حماية الجيش من القتل، بالتالي تراجع الدعم الشعبي المؤيد للحرب.
- أصبح وقع أعداد القتلى أمراً مرهقاً نفسياً على الجنود وحتى الخبراء والقادة.
- تعتبر مسألة "خسارة أرواح الجنود" بمثابة نزيف استراتيجي للكيان.

2- **الاحتياط:**

- إشكالية النظرة المتشابهة لجندي الاحتياط والجندي النظامي في عقلية القيادة العسكرية في الحمل والجهد، بحيث يتم التعامل مع القوّتين بالطريقة نفسها، مما يخلق شرخاً وظيفياً بين قوة الاحتياط والقيادة العسكرية، لما تطلبه خدمة الاحتياط من إدراك بأن الجندي هو "مدني" قبل أن يكون جندي، وعليه يحتاج إلى استحداث قوانين تعويضات، وموائمة بين العالمين تختلف عن تلك الموجودة في الجيش النظامي. إذ تبين مع مرور مدة قاسية وطويلة من الأيام القتالية على جنود الاحتياط؛ أن الجيش لا يدرك المشاكل التي سيواجهها جندي الاحتياط عند عودته المؤقتة، من معالجة الأمور الحياتية التي تجمدت خلال غيابه، كالدراسة، والعمل، والواجبات العائلة والمدنية..
- سيشكل "أمر الاستدعاء إلى الخدمة" في الحرب التحدي الأكبر، إذ كيف سيعود الجندي القادم من حرب غزة إلى غزة مجدداً أو إلى الشمال؟ مع تراجع الدافعية والجهوزية القتالية بسبب الإرهاق والتعب، وتفاقم ضغط المسؤوليات الحياتية، خاصة بعد التسريح المؤقت.

مثال: يقدم الخبير العسكري الإسرائيلي عوفر شلح، وهو جندي احتياط سابق في لواء المظليين، تجربته الشخصية عندما خدم في حرب لبنان الأولى بين عامي 82 و83، وأمر حينها بقطع خدمته ضمن 3 فترات زمنية بعام واحد، كيف أثّر ذلك سلباً في الدافعية القتالية، وكيف عانى الجيش من مشاكل تهرب الاحتياط من الخدمة عند الاستدعاء.

- بروز ظاهرة "التغيّب الهادئ"، تتمثل بجنود يخرجون إلى إجازة خارج القطاع ولا يعودون إلى وحداتهم. مما يؤدي إلى تفشي الإحباط داخل الوحدات المتبقية، نتيجة عدم المساواة في تحمل الأعباء.
- استدعاء جنود الاحتياط في وقت يتعرض فيه حيهم السكني لهجوم صاروخي، يجعل من الصعب على الجندي مغادرة منزل عائلته والتحاق بوحدته.
- تآكل تدريجي، يتعلق بطبيعة المهمات، التي يقول فيها الاحتياط بأنها غير مفهومة، وليست ضمن المهارات والقدرات التي تم تدريبهم عليها.
- يواجه الاحتياط 3 مشاكل جوهرية: مالية، مهنية، المشاكل الصحية والعقلية والنفسية.
- سيشكل الاحتياط التحدي الأكبر في حرب طويلة، ضمن محاذير عدم تعقّد الجبهات.

3- **العمليات العسكرية:**

- خلال المراحل الأولى للحرب، كانت وتيرة قتال المجموعات منخفضة واحيطت بأحزمة نارية ومشاركة وحدات مختلفة من الجيش، وبالتالي كانت المسارات القتالية قليلة، ومع توسع الحرب في غزة ازدادت المسارات القتالية، وتحولت عملية خان يونس -التي هدفت إلى تسريع عامل الوقت للوصول الأسرع إلى الهدف- إلى عملية "لا مركزية" نتيجة عوامل تكتيكة من الناحية الجغرافية -باعتبار أن مساحة خانيونس تفوق في حجمها ما تم التعامل معه سابقاً- بالإضافة إلى تدفق سلاح المدرعات، المزيد من النشاط اللامركزي، جعل منها عملية شديدة التعقيد، بفعل العوامل التي تتزايد وتتفاعل مع نقاط مواجهة أكبر، بالتالي تم زج الجيش في حرب عصابات، يشكل فيها سلاح المدرعات عائقاً أكثر منه منفعة، فيما يفتقر الجيش إلى المهارات والقدرات العسكرية المطلوبة في طبيعة حرب كهذه، لذا خسر أرواحاً كثيرة، كما تلتقي إخفاقات هذه الخطة مع اخفاقات الجيش في حرب لبنان الأولى، في الـ82 عندما دفعت المؤسسة

العسكرية 5 فرق إلى جبال لبنان وانتهى بهم الأمر مكدسين في الميدان، بعدد إصابات وقتلى كبيرين، ما فعله حينها، أنه استقدم المزيد من القوات والمدرعات تماماً كما حصل في خانيونس.

- عانى الجيش في غزة من مشاكل في التزام بالأوامر والطاعة مما تسبب بمقتل جنود بنيران صديقة.

4- خطر خسران الشرعية في الحرب الطويلة:

- تآكل المقومات الأساسية التي تبنى عليها الحروب الطويلة كما تم تصنيفها مقدماً:

← الشرعية الدولية

← الشرعية الداخلية

- طبيعة الحرب تخسر الجيش موارد قوته، وشرعية العمل العسكري:

طبيعة حرب العصابات تنزع الشرعية عن العمل العسكري، كما حدث في كمين الشجاعية بقوات غولاني والذي وقع فيه 9 قتلى (حسب اعترافات الجيش) ويحفر في الوعي الصهيوني محطة سوداء ستبقى عالقة في ذهنية الجنود.

مثال: في لبنان عندما أصبح عميرام ليفين قائداً للقيادة الشمالية في 1994، قال بأن قوة حرب العصابات قوضت من الموارد، بالتالي، ستكون النتيجة 10-2 وليس 0-1، فحرب كهذه ولمدة طويلة سوف تستنزف الجيش، وتجره إلى الانهيار، ولن يكون بمقدور المجتمع الإسرائيلي التحمل لأنه عانى لفترة طويلة من مشكلة **فهم المنجزات**.

- كلما طالت مدة الحرب سيصعب رؤية الإنجازات اليومية وتصبح الأخبار أمراً روتينياً، تكرر نفسها، ومع الأثمان المتراكمة في الحرب يتفكك الصبر، والصمود الداخلي.

5- العلاقة المدنية العسكرية:

- هناك فجوة بين تصورات الإنجاز العسكرية، والانجازات الفعلية لدى الجمهور الإسرائيلي.
- في كل مرة كان يعلن فيها المتحدث العسكري عن تدمير بنية تحتية لحماس: تدمير وحدة عسكرية أو تفكيكها، كان يُجر بعدها الجيش إلى معارك متفردّة مع كل عنصر من الوحدات المقاتلة، أي أن هناك معارك مستمرة لم تحسم، وهذا الجانب العسكري مخفي عن الجمهور، ويولّد فجوة بين الجمهور والجيش في إدراك مسار الحرب وفهم الإنجازات.
- ضعف في تحديد ورصد مكامن التأثير والتأثّر في المجتمع، وكيفية احتواء ظاهرة القلق واللايقين التي يعاني منها المجتمع الإسرائيلي.
- عدم معرفة كيفية التعامل مع توتر المجتمع، مثال: عندما صرّح بنيامين نتنياهو أنه التقى بالجنود في غزة وطلبوا منه إطالة مدة الحرب، تسبب هذا التصريح بتضخم الهواجس والقلق في المجتمع الإسرائيلي، حول حجم ثمن البقاء في غزة.
- عودة النازحين يتعارض مع توقعات الجمهور تجاه المؤسسة العسكرية بالركون إلى الأسلوب والهدف (في الاستجابة للمطالب، خطة الرعاية، التعامل مع المخاوف)

6- طبيعة الأهداف:

- صياغة أهداف ذات سقف مرتفع مما يخلق توقعات مرتفعة، تصطدم بواقع مغاير، وبالتالي تقبل نتائج الحرب أو الأثمان الطبيعية للحرب يصبح غير مقبولا.
- تحديد "إزالة التهديد" كهدف للحرب، يتسبب عادة بخلق طفرة، تفوق في خطورتها التهديد السابق الذي يفترض أنه تم التعامل معه، بما أن الأسباب الأولى التي أدت إلى نشوء التهديد أي الاحتلال، لا زالت قائمة، بل وأضيف إليها دافع الدم والانتقام بفعل المجازر والإبادة.
- حتى بعد تفكيك 85% من قدرات حماس الصاروخية، فإن الإدارة الصحيحة للذخيرة، تسمح لحماس بإطلاق الصواريخ لمدة سنتين، بالتالي إن إخماد قدرات حماس الصاروخية، لن تعالج بالطريقة التي ينتهجها الجيش في غزة، ولا حتى باعتباره هدفاً قابلاً للتحقق مهما طالت مدة الحرب.
- معضلة "الأهداف الأخلاقية" تجاه الجمهور كاستعادة الأسرى، والتي لا مفرّ من إعلانها، مع علم قيادة الحرب بصعوبة تحقيقها..

  مثال: عندما قيل لإيهود أولمرت أن هدف استعادة الأسرى في حرب تموز 2006 هو هدف غير قابل للتحقيق، أجاب بأن هذا "هدف أخلاقي" لا يمكن تحييده.
- الأهداف غير الواقعية، كحل معضلة الأنفاق.

في السياق، تصريحٌ لرئيس معهد دراسات الأمن القومي، تامير هايمن يقول فيه: "نحن تعلمنا من تاريخ إسرائيل، أنها تفضل في كل مرة وضع الأهداف التي تتعلق بإزالة التهديد كهدف للحرب، نحن أصغر بكثير من أن نضع هدفاً كهذا".

7- استعادة الأمن لمستوطني الحدود:

- ضغط وتقييد عملاني عند صناع القرار بين الرغبة بالاستجابة لطلبات المستوطنين، بتحقيق الردع، والتخوف من تصعيد المواجهات.
- تحقيق الأمن ليس كاف بعد 7 أكتوبر، يتوجب على المؤسسة العسكرية والأمنية خلق شعور بالأمن الفردي، وهذا يختلف عن مسألة تحقيق الأمن، لإن توقف الأعمال العسكرية لا يعني زوال التهديد الأمني، بالتالي القلق الأمني لا زال مستمراً، والشعور بالأمان يتطلب تغييراً في الواقع السابق، ونتائج حيّة وفعلية على الأرض.
- لم يكن من المفترض إجلاء هذا العدد الكبير من المستوطنين في الشمال، وهذا ما أمّن مساحة من حرية العمل العسكري لحزب الله، بتدمير البيوت وعدم تكبد أثمان ذلك.

8- الانقسامات والنزاعات:

- تكتلات متعارضة داخل غرفة صناعة قرارات الحرب، وتنافر تجلّى ظهوره للعلن.
- ازدياد سجال الاتهامات حدةً حتى مع سير العملية العسكرية.
- اصطفاف أول خلف عوائل الأسرى، واصطفاف آخر مؤيد لاستمرارية العملية العسكرية بين قادة الحرب.
- انقسام سياسي حول "اليوم التالي".

ما وراء المشهد المتأزّم

من خلال المسح السابق للثغرات، والتحديات، تتكشفّ حقائق عدّة متأتية تشخيص التعقيدات الحالية التي يعاني منها الاحتلال، ويمكن الانطلاقة منها لفهم وصياغة آليات الخروج من الأزمة:

- تفتقر عملية صياغة الأهداف والقرارات في هذه الحرب إلى البعد الاستراتيجي، والمعيار الواقعي، والاستغلال الصحيح للعوامل الشرعية، بالإضافة إلى ضعف واضح في تظهير الإنجازات وربطها بالأهداف، مما تسبب بتعقيدات استراتيجية؛ أصبحت ملموسة ومحط تفاعل داخل المؤسسة العسكرية وفي المجتمع الإسرائيلي.
- طالما أن الجمهور الإسرائيلي لا يزال قلقاً بل ويتحول قلقه إلى شك، هذا يعني فشل في تحقيق الأهداف، التي تجنح نحو المستحيل، على الرغم من أن أهداف الحرب أصبحت تُصاغ حسب تطلعات ورغبة الجمهور، وهذا بحكم تركيبة الكيان، مبرراً، لتجاوز تحدي المرونة الاجتماعية الصعبة، كي لا يتم تقييد مساحة التحرك العسكري والسياسي في الحرب.
- سببان يقوضان الانجازات: عدم رضا الجمهور عن أداء الجيش، ونتيجة الحرب (نصر غير واضح أو هزيمة).
- الجمهور لا يتأثر بإعلان هزيمة وحدة هنا أو هناك، ما يطلبه الجمهور الإسرائيلي هو ضمانة بإزالة التهديد (كالعمليات الهجومية، او إطلاق صواريخ)، واسترجاع الإحساس بالأمان، وهنا فقط سيقتنع المجتمع الإسرائيلي أن نصراً قد تحقق.
- الانطباع الأول للقيادة العسكرية بزخم الدافعية القتالية بعد انضمام 360 ألف جندي احتياط إلى الخدمة، جعل من خدمة الاحتياط أمراً مفروضاً ومسلماً، وهذا ما جعل القيادة غائبة عن مشاكل الاحتياط وما يعانيه، وأدى عدم معالجة المشاكل ورصدها إلى التسرب من الخدمة، وإنهاك الاحتياط.
- الأثمان التي يجب أن تدفع في الحرب مرتبطة بمسألتين:

← إنجازات مرتفعة: يعني مستوى عال من الطاعة (مثال في حرب الـ 67 خسرت 1000 جندي لكن الحرب كانت قصيرة المدى، وكانت الإنجازات بالنسبة للكيان مهمة وبارزة).

← إنجازات منخفضة: يعني تراجع الثقة بالجيش، شك بنتيجة الحرب، ارتفاع الحساسية تجاه الضحايا.

الخيارات الإنقاذية:

بناء على ما تقدم من استعراض للثغرات التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المعلنة وبالتالي تحقيق النصر، تقدم الخبراء الأمنيين والعسكريين والسياسيين في الكيان لمناقشتها والخروج بعدة آليات محتملة يمكن فيها تقريب المسافة للوصول إلى الأهداف، ومواجهة المعضلات التراكمية في هذه الحرب:

1- **تنسيق التوقعات:**

- إعادة موضعة التوقعات وتنسيقها بين المستويين السياسي والعسكري وبين الجمهور، ليس لأجل تحقيق الأهداف، بل للحفاظ على الاتزان والتوازن المطلوبين للوصول إلى الأهداف.
- استحداث خطة لإدارة العلاقات السياسية العسكرية؛ تُعيد بناء رؤية سليمة للتوقعات والآمال.
- الانطلاق من نقطة يتصارح فيها قادة الكيان، بأن شعور الهزيمة في 7 أكتوبر غير قابل للتعويض، كمقدمة لخطة الحرب، وبناء التوقعات وتصديرها داخلياً وخارجياً.

2- **صياغة رؤية سياسية:**

- تعلم لغة الأزمات في عالم التحالفات والائتلافات: باستغلال المصالح المشتركة وتوظيفها، العمل على الإنجازات السياسية كما العسكرية، رصد الاختلالات في العلاقات واستغلالها، تسييس خطاب الحرب.. وإلا سيجر الكيان لخيارات عسكرية لن يتمكن من الخروج منها.
- توظيف القدرات السياسية ضد إيران وحزب الله، كإثارة الملف النووي مثلاً.
- صياغة خطة سياسية لإدارة الحرب أوما يعرف "باليوم التالي"، وامتصاص التوتر الذي نشأ بين القيادتين العسكرية والسياسية، عن طريق:

← إدارة الأزمة يوماً بيوم قبل صياغة خطة "اليوم التالي".

← الإدراك الكليّ: للوجهة، الواقع الميداني، وكيفية إدارة الحرب، من قبل المستويين السياسي والعسكري.

← ترجمة الانجازات العسكرية بنجاح سياسي، فقط الانجاز السياسي يمكنه تحقيق الأمن.

← يجب استبدال الدافع التكتيكي الذي كان قائماً في المراحل السابقة، بدافع استراتيجي، يتناسب مع المرحلة الانتقالية التي ستخسر فيها "إسرائيل" دافعية التكتيك.

← تحييد "المواطنين" من عمل لجنة التحقيق لأخذ إجابات مستحيلة، أي الاختيار بين المستوى السياسي أو العسكري لتحميله مسؤولية الحرب، لأن كل "مواطن" سيقرر وفق خلفيته السياسية أو قناعاته الشخصية، لذا يجب تحميل المسؤولية لكلا المستويين، منعاً من جرّ الكيان لنقطة تشرذم داخلي لا عودة فيها.

- صياغة استراتيجية واضحة وأكثر واقعية وبسرعة هي أولوية كبرى، لإن الانقسام السياسي والضغط الشعبي سيزيدان في صعوبة بلورة الخطة.

3- **إيجاد البديل: استراتيجية عدم البناء عندما يكون الوقت للتدمير**

- استبدال التهديد أي حماس ببديل قوي، يرى في تموضعه الجديد فرصة، بما أن حماس لا تملك القوة الكافية حالياً للحكم كما الحال سابقاً.
- التعامل السريع مع خطر التعافي، عندما تتعرض القوة لضربة كبيرة، وتبدأ بفقدان القدرة والسيطرة، تتجلى نقطة قد تعود فيها بقوة من خلال استغلال أي فرصة عند رصد أي نقطة ضعف أو مساحة فارغة، لذا يجب إضافة هدف البديل القوي، وعدم منح الفرص إلى جانب هدف إزالة التهديد، وإلا فإن حماس ستعود بقوة.

4- **استراتيجية عودة النازحين:**

ما الذي يعيد المستوطنين إلى الشمال بعد توقف الأعمال العسكرية؟

تأمين الاستجابة المتكاملة: مزيج من اكمال العمل العسكري بطابع أكثر عدوانية، شرط معرفة طرق انهائه، باحتساب المنجزات المكتسبة مقابل الأثمان المدفوعة، التي تقول بأنه يجب تجنب حرب مع حزب الله، لذا يمكن اللجوء لعمليات عسكرية استباقية محدودة الأهداف والنطاق، إلى جانب تحسينات كبيرة في الوضع الأمني شمالا، بقيادة تعزز حماية المدنيين ووسائل الدفاع، يدعمه حل دبلوماسي، لإبعاد خطر حزب الله عن الحدود مع "إسرائيل".

- ← صياغة خطة سياسية، لطمأنة المستوطنين بوجود أرضية استقرار أمني.
- ← صياغة خطة عملية وأمنية فعلية تعيد الشعور بالأمن الفردي والجماعي، من خلال تواجد دائم للقوات العسكرية وسلاح المدرعات للحماية.
- ← التوجه إلى الجمهور بخطاب "ترميم الفجوة" بين التوقعات والواقع.
- ← تعزيز الملاجئ المحصنة.
- ← الدمج بين الحاجة للتكفل بالأمن وبين تحقيق الشعور بالأمن، لتطبيق المفهوم الأمني الشامل.
- ← إبراز الإنجازات التراكمية التي حققتها "إسرائيل" على الحدود الشمالية منذ 7 تشرين الأول (أكتوبر).
- ← استغلال النظام السياسي اللبناني المتناقض، وتركيبته الطائفية، لتحريك الخلايا المعارضة لحزب الله، سياساً وعسكرياً.

5- **قوات الاحتياط: ضمن خطة الإدارة الذكية للموارد**

- التخطيط للعمليات بناء على ساعة الاحتياط، والقدرة على تعبئتهم.
- تقليل العبء عن قوات الاحتياط، من خلال:

- ← تمديد الخدمة الإلزامية لجنود الاحتياط.
- ← الاستغلال الأمثل لقوات الاحتياط، بتوزيع ذكي للمسؤوليات، تقاسم المهمات والعبء، بالإضافة إلى تقسيم وحدات خاصة بالعائدين من الإجازة بما يتناسب مع العوامل المستجدة.
- ← استحداث دورات تدريبية خاصة بجنود الاحتياط وإفراز أسلحة متطورة للوحدات، بهدف رفع مستوى الكفاءة.
- ← إنشاء فريق مختص لتقديم الدعم النفسي للجنود وعائلاتهم.

- ← مواءمة حلول أكاديمية للطلاب، بصياغة خطة توافق بين طبيعة الخدمة العسكرية وبين البرامج التعليمية والاختصاص الأكاديمي.
- ← إقرار قانون "جنود 7 أكتوبر المسرّحين" ويكون مشابهاً للقانون الأمريكي للجنود المسرحين والذي أقر عام 1944، يشمل خدمات طويلة الأمد للجنود، هبات مالية ضخمة، إنشاء لجان مدنية عسكرية لإيجاد حلول ومناقشة وضع الجنود، تخصيص موازنة مالية للتعويضات.
- ← تقديم دعم معنوي للجنود، وعدم التفريق من حيث المكانة بين قوات الاحتياط والجيش النظامي.

6- إدارة العمليات العسكرية بشكل صحيح:

- يجب أن تبنى الخطط حسب الموارد التي يمتلكها الكيان والمكاسب المتصلة، والأخيرة لا تتحقق بمعارك منفردة في الأزقة والانفاق.
- تقليل عدد القوات الضخم في غزة تجنباً للغرق في المرحلة الثالثة.
- الأخذ باعتبارات الوقت، ومعادلات النار المستجدة عند صياغة قرارات الحرب.
- الاستمرار في إبطال القدرات العملانية والهيكلية لحماس، وتحويلها إلى وحدات قتالية، يتم ملاحقتها والقضاء عليها.

7- الخطاب الإعلامي:

- الجمهور لا يرى المشهد الشامل، والمعنى الكامل للإنجاز، يستطيع رؤية الإنجازات المتراكمة فقط، لذا يجب تبيان الإنجاز وسد الفجوة، التي نشأت بفعل خطاب السقف العالي في بداية الحرب وبين المسار الذي نتجه إليه في الواقع، واستبدال الخطاب بلغة تحاكي فهم الجمهور وهواجسه.
- تقليل الفجوة ما بين خطاب المتحدث العسكري والمستوى الرسمي، وما يحدث على أرض الميدان، الذي تسبب بحالة من عدم اليقين داخل الجيش نفسه.
- عوضاً من أن يصرّح المستوى الرسمي بأنهم لم يعدوا بتنفيذ كامل الأهداف، يجب القول "حققنا إنجازات".
- استبدال المصطلحات الإعلامية: عدم استخدام مصطلح هزيمة وحدة عسكرية في حماس، بل تفكيك وحدة عسكرية، وتفكيكها لا يعني إزالة التهديد.
- عدم الركون إلى تغيير الوعود بل تغيير أسلوب العرض المشهدية والمنجزات.

مثال: نشرت صحيفة "إسرائيل اليوم" عن مصدر عسكري إسرائيلي قوله بأنه: "نحن لم نقل أننا سنقضي على القدرة الصاروخية لحماس"، وهذا خطأ؛ يجب القول "الجهود مستمرة في عملية القضاء على القدرة الصاروخية لحماس".

8- البحث في المخارج السياسية المحتملة:

- ← صفقة رهائن تتوسط فيها قطر، في صفقة ستنهي الحرب.
- ← اتفاق إقليمي بوساطة أمريكية مع السعودية، وفي هذه الحالة أيضاً فإن الحرب سوف تنتهي بصفقة الرهائن.
- ← تأجيل القرار والاستمرار في النشاط العسكري دون حلول سياسية.

تقييم الخيارات:

في معرض الرؤية الشاملة لنظريات الخبراء الإسرائيليين للخروج من الحرب بأكبر قدر من المكاسب وأقل مستوى من الأضرار، ثمة نقطة جوهرية أتى على ذكرها رئيس معهد الأمن القومي، تامير هايمن، بأن هزيمة 7 أكتوبر لا يمكن تعويضها، ويجب صياغة الخطة المقبلة للحرب ابتداء من هنا، وهو ما لم يترجم حقيقة في الخيارات التي طرحت من قبل الخبراء، لذا تضيق مساحة التحرك العسكري والزمني للحرب تلقائياً، ويتضح مصير الحرب بمعزل عمّا يراه هؤلاء، وبما أن قيادة الحرب وصناع القرار مستمرون بحرب لا أهداف منطقية ولا استراتيجية واضحة وخطط عملياتية منفصلة عن الواقع؛ يتجه الكيان نحو واقع من التنازلات الحتمية أو المصير المجهول، لمجموعة أسباب أهمها:

1- تنسيق التوقعات على أهميته، في سدّ الفجوات وتمتين الجبهة الداخلية، وتحسين أداء الجيش، إلا أنه يتطلب لغة موحدة، تستند إلى خطة واضحة، وقبل كل شيء إدراك لمسار وخطة الحرب بخلاف الواقع القائم، بالإضافة إلى صياغة "خطة عرض" للمنجزات العسكرية وخطاب حرب إعلامي موجه للجمهور يقلل الفجوة القائمة، ولتحقيق هذا لا بد من إعادة ترتيب العلاقات السياسية العسكرية المتنافرة والمنقسمة، وهي الأخرى تعاني من مشاكل بنيوية لا يمكن حلّها بالتركيبة الحالية، مع غياب أي خطة جامعة، وفوق ذلك سباق حرج مع الوقت.
2- غلبة المصالح الشخصية، الانغماس في سجال الاتهامات والتعنت الفكري، النظرة الاستعلائية، المقاربة غير المنطقية في فهم الحرب وما يمتلكه الكيان من موارد، بالإضافة إلى الغرق بالتحديات المستجدة وعدم إجراء تقييم وتغيير فعلي في الخطط الأولية بناء على الدروس المستخلصة ميدانياً وتاريخياً، يجعل عملية صنع القرارات الجامعة، لمعالجة الفجوات والنهوض بخطط طوارئ ورؤى استراتيجية أمراً إن لم يكن مستحيلاً فهو غير متين ومعرّض لتفكك، وعليه يتعذر إدارة الحرب وتحقيق إنجازات استراتيجية.
3- العملية العسكرية في الفترة الأخيرة أثبتت أن الواقع لا يمكن تغييره، الذي يتغير فقط هو تراجع الدعم الشعبي، ازدياد اعداد القتلى، الجرائم الإنسانية، وتقويض للمنجزات السابقة، والأهم أن استمرارية العملية يعني قتل جميع المحتجزين لدى حماس، وهذا ما سيخلّف وصمة عار في وعي المجتمع الإسرائيلي، وتصاعد الاحتجاجات الداخلية.
4- طبيعة المواجهات تفرض نوعاً من المراوحة والروتين، وهي وضعية قاتلة بالنسبة إلى قوات مهاجِمة في مناطق مبنيّة ومليئة بالمقاومين، كقطاع غزة، تكون فيه مصيدة دائمة لعمليات إغارة وكمائن لا تتوقّف، مما يعني المزيد من الفشل المتراكم يفوق ما قبله في الخطورة.
5- تفاقم الضغوط التي يتعرّض لها الجيش، من وزراء اليمين المتطرّف في الحكومة، قد يتسبب بانهيار الهرمية العسكرية، بالتالي المزيد من خروقات الطاعة واللامركزية، يُترجم كعجز عن إدارة العمل العسكري بشكل فعّال، وسينعكس في النشاط العسكري، ويقلص من حرية الخيارات، والقدرات.
6- المشاكل الاقتصادية الكبرى التي يعاني منها الكيان، مع ازدياد الحصار، وارتفاع تكاليف الحرب، ليس من المعلوم متى يستطيع الاقتصاد الإسرائيلي تقديم موازنات التعويضات الضخمة لجنود الاحتياط، ودعم الجبهة الداخلية، التي تعاني من ضعف في الخدمات ولولا تصدي الجمعيات المدنية والتطوعية لبانت الفجوة بشكل ظاهر، مما يشكك في إمكانية دعم الاحتياط وضمان استمرارية خدمته، الذي يحركه الهدف الواضح أولاً والدعم المالي والنفسي ثانياً، وكلا العنصرين شبه غائبين ضمن الحسابات القائمة. علماً أن

محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، أمير يارون، في آخر رسالة وجّهها إلى نتنياهو، حثّه فيها على تقليص الوزارات غير الضرورية، ونبّه إلى أن التداعيات الاقتصادية السلبية التي تُخلّفها الحرب ستكون لها انعكاسات بعيدة المدى وعميقة على الكيان.

7- فقدان الشرعية الدولية، وصفعة المحكمة الدولية، وتحول الكيان إلى دولة شبه منبوذة عالمياً، يجرده من عناصر استمرارية حرب طويلة المدى، ويقوض خيارات ومساحات العمل العسكري والدبلوماسي والسياسي على حد سواء، بالتالي فإنه لا يملك رفاهية الخيارات التي يقترحها في الأساس.

8- إسرائيل ليست لديها إجابة واضحة حول التهديدات الاستراتيجية، أو كيف ستتعامل مع الجبهات التي فُتحت عليها منذ بدء الحرب، فيما لا تمتلك إجابة أصلاً تطمئن بها حوالي 200 ألف مستوطن من الشمال والجنوب، يرفضون العودة إلى منازلهم قبل استعادة الأمن، المشروط بعمل عسكري أوسع لا تقدر عليه "إسرائيل" وحل سياسي، لا يمكن أن يتم، بحكم طبيعة الكيان الاستعمارية، واستحالة رؤيته او التعامل معه كواقع مفروض، لا مفر منه، مع تراجع القيمة الردعية للكيان.

9- حتى الولايات المتحدة نفسها لا تملك تصوّراً واضحاً لإنهاء الحرب، قد تمتلك واشنطن فكرة حول النتيجة المفترض بلوغها، لكنها تجهل كيفية تحقيقه، والاهم أن هناك فجوة في لغة الفهم والتفاهم مع قيادة الحرب في الكيان حول رؤيتهم واستراتيجيتهم المفترضة لإنهاء الحرب، هذا ما قد ينعكس في مسار الدعم، الضغط، الإرباك الميداني، والتخبط في صناعة القرارات وإيجاد المخارج.

10- لا يوجد أفق ولا خطط أو معرفة إسرائيلية داخلية لنهاية هذه الحرب أو استمراريتها، بالتالي ستفشل إدارة المثلث الذهبي للعلاقات السياسية-العسكرية-المدنية، وسيؤدي ذلك إلى انهيار الأرضية القتالية.

11- لم تنجح "إسرائيل" إلى الآن في استرداد أسير واحدٍ على قيد الحياة، فكيف سيخرج بإنجاز أكبر يفوقه ثقلاً عسكرياً واستراتيجياً.

12- أي محاولة للسيطرة على رفح ستحتاج إلى إبادة جماعية، و"إسرائيل" لا تملك شرعية القيام بذلك.

13- بالنسبة للمخارج السياسية المحتملة:

- اللجوء إلى صفقة رهائن، بوساطة قطرية، قبل تحقيق إنجازات استراتيجية لا تكتيكية يعني تقديم النصر في على طبق من ذهب لحماس، ما يلغي مباشرة احتماليته الحالية حتى مع تصاعد الضغط الخارجي والداخلي، وهو سيشكل قبل كل شيء فرصة لاستعادة حماس الحكم.
- أما الركون إلى اتفاق إقليمي بوساطة أمريكية سعودية، لن يعفي الكيان الأثمان السياسية التي سيدفعها والتي ستطيح بالإنجازات السابقة، وتعيد التهديد إلى موضعه السابق، وتكون النتيجة الحتمية هي الهزيمة.
- على الرغم من أن خيار استمرارية العمل العسكرية هو المسار أكثر أمناً للائتلاف الحالي ضمن الخيارات، لكنه لا يضمن الوصول إلى أي من أهداف الحرب، أو تحقيق تغيير جوهري في توازن الأمن القومي، بل سيجر الكيان لواقع أكثر خطورة من الناحية الأمنية والعسكرية، والتورط في الجبهات، وتنامي الاحتجاج شعبي، وخسارة ما انجز سابقاً.

استشراف عام:

الواقع يقول إن الحرب في غزة تحولت إلى حرب استنزاف استراتيجي، يتعذّر حسم وجهتها ومواقيتها، وما لم تقرّ "إسرائيل" بفشلها العسكري، الذي سيأتي في النهاية، فإنها ستدفع ثمناً قد يفوق ما دفعته في 7 أكتوبر، وستخسر ما حققته من إنجازات موضعية، وبما أن أهداف الحرب المعلنة والتي تأكد أنها غير واقعية، يصعُب إنجازها مهما استمر القتال، حتى لو كان بوتيرة منخفضة، فإن فرصة تعافي حماس تزداد مع كل يوم يمر. لذا تراوح "إسرائيل" بين فكيّ الكماشة، فلا هي قادرة على إنهاء الحرب، ولا بإمكانها الاستمرار فيها في ظل العجز عن تحقيق أهدافها. فيما يبدو أن الاستراتيجية المعتمدة حتّى الآن، تقتضي بتأجيل إعلان الهزيمة، والمضي في الحرب، وإنْ ضمن وتيرة منخفضة وحصراً بالأهداف التكتيكية.

استند جزئيّ "أهداف الحرب والخيارات الإنقاذية" إلى آراء الخبراء والباحثين أدناه:

- **اللواء الاحتياط تامير هايمان:** مدير معهد دراسات الأمن القومي والرئيس السابق لجهاز "أمان".
- **عوفر شلح:** عضو في الكنيست، باحث عسكري في معهد الأمن القومي، أحد أبرز الصحفيين وكتاب الأعمدة وصنّاع الرأي في الحلبة الإسرائيلية.
- **الدكتور العميد المتقاعد أرييل هايمان:** باحث أول في المعهد الوطني للدراسات الأمنية.
- **أورنا مزراحي:** باحثة أولى في معهد دراسات الأمن القومي، نائبة سابقة لمستشار الأمن القومي للسياسة الخارجية، قادت التخطيط الاستراتيجي للسياسة الإقليمية والدولية نيابة عن مجلس الأمن القومي لرئيس الوزراء ومجلس الوزراء الإسرائيلي، وكانت مسؤولة عن إعداد الأوراق الخاصة بالسياسة الخارجية، عملت كمحللة استخباراتية في قسم أبحاث الاستخبارات العسكرية وكضابط كبير في قسم التخطيط الاستراتيجي. تخصصت بشكل رئيسي في البحث والتخطيط الاستراتيجي حول القضايا الإقليمية، مع التركيز على دول الدائرة الأولى والصراع الإسرائيلي الفلسطيني.
- **الدكتورة عديت شفران غيتلمان:** باحثة أولى في معهد دراسات الأمن القومي، خبيرة العلاقات المدنية العسكرية في معهد دراسات الأمن القومي، ورئيسة برنامج العلاقات العسكرية المشتركة في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- **عنات شابيرا:** باحثة في معهد الأمن القومي، وطالبة دكتوراه في قسم الفلسفة بجامعة تل أبيب، تم اختيارها مرتين كأفضل متحدثة (ESL) في بطولة مناظرات الجامعات الأوروبية ومرة كأفضل متحدثة في بطولة مناظرات الجامعات العالمية.
- **الدكتور كارميت فالنسي:** باحثة أولى في معهد دراسات الأمن القومي، متخصصة في شؤون الشرق الأوسط المعاصر، والدراسات الاستراتيجية، والمفاهيم العسكرية.